# مسائل من الخلاف النحوي

## بين رؤية أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) والرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)

**أ.م.د. علي عبد الوهاب الوردي**

أستاذ مساعد بكلية التربية الأساسية

الجامعة المستنصرية

جمهورية العراق

الهاتف: ٠٧٧٢٨١٢٧١٧٩

البريد الإلكتروني: dr.ali.alwardi83@gmail.com

| الاستلام | ٢٠١٨/٥/١٣ | المراجعة | ٢٠١٨/٦/٤ | النشر | ٢٠١٨/٨/٣١ |
|---|---|---|---|---|---|

**ملخص:**

شغلت مسائل النحو وتفريعاتها أذهان الباحثين في مختلف العصور، وكانت ميدانا خصبا للبحوث والدراسات وتمازجت فيها الرؤى أحيانا واختلفت أحيانا أخرى، وتطالعنا في النحو مدرستان كانتا تتنافسان على الريادة والنفوذ هما مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ولكل منهما علماء لكن ساد المنهج البصري في التأليف والتعليل النحو العربي؛ لأسباب مختلفة، وقد تصدى بعض العلماء لبحث مسائل الخلاف بين المدرستين وبيان أدلة كل فريق منهما بل وأحيانا ما ينفرد به عالم واحد عن أقرانه في المدرسة نفسها، ومن أهم هؤلاء العلماء الذين تصدوا لدراسة الآراء المختلفة أبو البركات الانباري والرضي الاستراباذي، فاستعرض البحث مجموعة من المسائل التي عرضها كل عالم منهما للموازنة بينهما في عرض الآراء ونسبتها ومناقشة حجج كل فريق ومدى دقة كل منهما في نسبة الآراء ومناقشتها.

**الكلمات المفتاحية:**

الخلاف النحوي، مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، أبو البركات الانباري، الرضي الاستراباذي.

# Issues of Grammatical Disagreement Between the vision of Abu al-Barakat al-Anbari (d577 h) and al-Ridiu Alaistirabadiu (d 686 h)

**Dr. Ali Abdel Wahab Alwardy**

Associate professor at the faculty of Basic Education,

Al-Mustansiriuah University

Iraq

Tel: 07728127179

Email: dr.ali.alwardi83@gmail.com

| Received | 13/5/2018 | Revised | 4/6/2018 | Published | 31/8/2018 |
|---|---|---|---|---|---|

**Abstract:**

The problems of grammar and its ramifications have occupied the minds of researchers of different ages. It was a fertile field for research and studies. The visions were sometimes divided and sometimes differed. The two schools were competing for leadership and influence. They were the Basrah School and the Kufa School. For some reasons, some scholars have dealt with issues of disagreement between the two schools and the evidence of each team, and sometimes even one world is unique to its peers in the same school. The most important of these scholars, who responded to the study of different opinions, the research reviewed a number of issues presented by each of the two worlds to balance them in the presentation of views and their proportion and discuss the arguments of each team and the accuracy of each in the proportion of opinions and discuss.

**Keywords:**

Grammatical disagreement, the Basrah School, the Kufa School, Abu al-Barakat al-Anbari, al-Ridiu Alaistirabadiu.

## المقدمة:

تعد دراسة الخلافات النحوية بين المدارس، أو الشخصيات البارزة في النحو العربي في القمة من الدراسات النحوية؛ لأنَّ من تصدى لعرض وجهات النظر المختلفة في تعليل الأحكام النحوية، وتأويل أنماط الاستعمال الواردة عن العرب أو ما ورد في الآيات القرآنية مما خالف بعض ما قرره النحاة كان لابد أن يتصف بالدقة في نسبة الآراء النحوية إلى قائلها، وتحقيق المسائل وبحثها على أتم وجه لكن هذا لا يعني الاتفاق التام بين من اهتم ببحث الخلاف النحوي، ولاسيما أنَّ الأذواق مختلفة وطرق التعاطي مع الظواهر اللغوية وما تأسس عليها من آراء ومدارس تختلف من عالم إلى آخر تبعا لعوامل شتى، وهذا الأمر دفعني إلى دراسة منهج معالجة الخلاف النحوي بين عالمين يعدان في مقدمة من بحث في الخلاف النحوي بل من أشهر النحاة وهما أبو البركات الأنباري والرضي الإستراباذي، فالأول تخصَّص في دراسة الخلاف النحوي عبر مصنفه الإنصاف في مسائل الخلاف، والآخر درس الخلافات النحوية بصورة مفصلة ضمن شرحه على كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وسأقف على معالجة كل منهما لمسائل بعينها؛ لتحليلها وبيان الفرق الذي يمثل شخصية كل منهما مع الاستنارة بالآراء المعاصرة فيها، وسينقسم البحث على محاور متعددة، وهي:

## مفهوم الخلاف النحوي

الخلاف لغة يعني "المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافا"[١]. أما اصطلاحا، فهو: "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل"[٢]، والحدَّان اللغوي والاصطلاحي للخلاف تجسدا في هذا الباب الواسع من أبواب النحو العربي الذي تداخلت فيه أبواب أخرى كان من الممكن أن نقف عليها لو اتبع النحاة منهج التحليل اللغوي في بحث الخلاف فضلا عن أثر الاستعمال للغة الخطاب اليومي في بعض الأمثلة، ويبدو لي أنَّ الخلاف النحوي بدأ بعد الطبقة النحوية التي مثَّلها الحضرمي (ت١١٧هـ)؛ فقد شهدت ظهور العلماء المؤسسين للنحو بمعناه العلمي كأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، وقد مثَّل كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) هذه الطبقة خير تمثيل فهي القمة فيما وصل إليه التقعيد النحوي، وقد تنبَّه هؤلاء العلماء إلى أثر الخلاف اللهجي كواحد من جملة أسباب في الخلاف النحوي، ومن ذلك ما نقل عن أبي عمرو بن العلاء عندما سئل: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟، فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟، فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[٣]؛ وهنا نجد مفهوم المخالفة واضحا في هذه المحاورة؛ فقد أرجعت المحاورة السابقة الخلاف في (العربية) – وهي إحدى تسميات النحو - إلى الخلاف في اللغات التي تعني ما يعرف اليوم باللهجات؛ وكثير من مسائل الخلاف ولاسيما بين البصريين والكوفيين انبنى على السماع عن العرب، وهذا الأمر يقتضي مغادرة ما شاع لدى كثير من الباحثين من أنَّ المذهب البصري قياسي، وأنَّ المذهب الكوفي سماعي؛ لأنَّ الكوفيين وظَّفوا القياس في صناعتهم النحوية بل توسعوا فيه بناء على اتساع دائرة النقل والاستشهاد عندهم بخلاف البصريين الذين ضاقت عندهم دائرة السماع فضاقت تبعا لذلك أقيستهم النحوية[٤]، ووردت مسائل في كتاب الإنصاف اعتمد فيها الكوفيون القياس وحده[٥]؛ ومسائل أخرى نسبت فيها آراء إلى الكوفيين وهم لا يقولون بها[٦]، وقد أشار د. الحلواني إلى أسباب الخلاف النحوي بين المدرستين، وهي: العربية كما وصلت إلى النحاة[٧]، وطبيعة النحو والدراسات النحوية[٨]، والمنافسة بين العلماء وبين البلدين[٩]، وقد رأى د. مهدي المخزومي أنَّ أسباب الخلاف في تعليل وتأويل الظواهر النحوية بين المدرستين تجاوزت الفكر المنطقي إلى ميادين معرفية أوسع تتعلق بخلاف أعمق بينهما ثقافيا وسياسيا واجتماعيا لينتهي نحويا[١٠]؛ وقد تناولت بعض المصنفات الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين بالتفصيل كالإنصاف في مسائل الخلاف، كما بحثت مصنفات أخرى الخلافات بينهما عرضا ضمن بحثها المسائل النحوية المختلفة ومنها شرح الرضي على الكافية، وسأبحث جملة من المسائل موازنا بين ما عرضه كل منهما، وبادئا بما ذكره الأنباري في كل مسألة سأبحثها مع الإشارة إلى آراء النحاة الآخرين ولاسيما الاستراباذي؛ لتقديم مقاربة عن حقيقة الخلاف النحوي ومدى دقة ما نقل عن المدرستين ولاسيما الكوفية عبر كتاب الإنصاف؛ ومن هذه المسائل:

## أولا: القول في ناصب الاسم المشغول عنه

وهذه المسألة من باب الجدل في تعليل ظاهرة نحوية ما، وهي اشتغال فعل بنصب ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم[١١]؛ والخلاف وقع بين البصريين والكوفيين في تفسير نصب (زيد) في (زيدا ضربتُهُ) بين ما ذكره البصريون من أنه منصوب بفعل مقدر بلفظ المذكور، والتقدير: ضربت زيدا ضربته، وما رآه الكوفيون من أنه منصوب بالفعل الواقع بعده[١٢]، وساق الأنباري رأيا نسبه إلى الكوفيين وهو أن (المكنيَّ) - المتمثل بالهاء العائد- هو الأول في المعنى؛ فيجب أن يكون منصوبا به كما في: أكرمت أباك زيدا[١٣]؛ ثم بدأ بالرد على ما ذكروه؛ ليثبت الرأي البصري في أن الاسم منصوب بفعل مضمر مفندا ما نسبه إلى الكوفيين من أنَّ زيدا بدل من الضمير، ثم استطرد في بيان أن البدل لا يتقدم على المبدل منه وهو الهاء وبناء على ذلك فلا يجوز أن يكون الاسم المنصوب بدلا[١٤]؛ وقبل أن أنتقل لرأي الرضي الاستراباذي أشير إلى أنَّ الأنباري لم يكن دقيقا في معالجة المسألة وعرضها على النحو الذي نجده عند نحاة آخرين؛ فنصب الاسم المشغول عنه هو واحد من أوجه متعددة ذكرها محققو النحاة، وفيها ما يستوجب نصب الاسم المتقدم على الفعل، وما يوجب الرفع وما يجوز فيه الأمران، وما يرجح أحدهما على الآخر[١٥]، والملاحظ أنَّ نصب الاسم في باب الاشتغال هو من الباب الذي يرجح فيه النصب على الرفع[١٦]، وسبب رجحانه أنَّ نحو زيدا ضربته، إنما هو إجابة عن سؤال: من ضربتَ أو أيُّهم ضربتَ؟[١٧]، ويبدو لي من ذلك أنَّ مقولة ترجيح النصب كانت مراعاة من المتلقي المجيب لرتبة الاسم المنصوب في السؤال؛ فحافظ الاسم على رتبته التي كانت في السؤال عند الإجابة، وفي المقابل نجد بعض العلماء قد رجَّحوا الرفع على النصب؛ لأن عدم التقدير أولى منه[١٨]؛ وهذه التفصيلات لم يذكرها الأنباري كما أسلفت، كما أن ما نسبه إلى الكوفيين من أن الاسم المتقدم بدل من الضمير هو أمر لم يقله الكوفيون؛ فالكسائي (ت١٨٩هـ) رأى أنَّ الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى[١٩]، والفرَّاء (ت٢٠٧هـ) رأى "أنهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد"[٢٠]؛ أمَّا الرضي الاستراباذي فكان أكثر دقة من الأنباري في بيان الخلاف في هذه المسألة؛ إذ أوضح أنَّ الناصب للاسم عند الكسائي والفرَّاء هو لفظ الفعل المتأخر عنه[٢١]، وتنبَّه إلى أن ما جوَّز عمل الفعل في الاسم وضميره هو "تأكيد إيقاع الفعل عليه"[٢٢]؛ فالفعل تسلط على الضمير بعد تسلطه على الاسم المتقدم[٢٣]، وقد أشار فضلا عن ذلك إلى أنَّ الضمير المؤخر عند الكسائي والفرَّاء ليس من التوابع الخمسة ولاسيما البدل؛ لأنَّه لو كان كذلك لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابا في جميع الأمثلة[٢٤]، وهذا يخالف ما زعمه الأنباري الذي أخطأ في نسبة القول إلى الكوفيين بالنصب على البدلية، ونسب إليهم القول بأن الاسم المتقدم بدل وأن الضمير مبدل منه[٢٥]، ويبدو لي أنَّه أثبت هذا الرأي لهم ليبالغ في تفنيده وبيان ضعف حجتهم؛ فحتى لو افترضنا صحة قولهم بالبدلية فمن من البعيد أن يجعلوا الاسم المتقدم بدلا والضمير المتأخر مبدلا منه؛ والملاحظ أنَّ الرضي الاستراباذي تنبَّه إلى تضمين الفعل الناصب معنى يناسب الاسم المنصوب حتى على فرض القول بنصب الضمير على البدلية؛ فالفعل ينصب الاسم "إما لذاته إن صحَّ المعنى واللفظ بتسليطه عليه.. وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه؛ فالعامل فيه ما دلَّ عليه ذلك الظاهر وسدَّ مسده"[٢٦]، فزيدا منصوب بضربته في (زيدا ضربته)، ومنصوب بجاوزته في (زيدا مررت به)[٢٧].

## ثانيا: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع

وهذه المسألة كسابقتها من المسائل التي ساقها الأنباري لبيان الخلاف بين البصريين والكوفيين، والتنازع هو: "أن يتوجه عاملان ليس أحدهما مؤكدا للآخر إلى معمول واحد متأخر عنهما"[٢٨]، وهي من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين في أي الفعلين يعمل في المعمول، الأول أم الثاني؟[٢٩]، وقد ذكر الأنباري أنَّ الكوفيين قالوا بإعمال الفعل الأول واعتمدوا السماع والقياس في إثبات رأيهم، فمن الرواية قول امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المال[٣٠]

إذ أعمل الشاعر الفعل الأول (كفاني)، ولو أعمل الثاني (أطلب) لنصب (قليلا).

وقول الشاعر:

ولمَّا أن تحمَّل آلُ ليلى سمعتُ ببينهم نعَبَ الغرابا[٣١]

فقد أعمل الشاعر الفعل الأول (سمعتُ) ولو أعمل الثاني (نعَبَ) لرفع (الغراب)؛ أما القياس الذي اعتمده الكوفيون وساقه الأنباري فهو أنَّ الفعل الأول سبق الفعل الثاني، ولما كان مبدوءا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء به، وما يؤيد إعمال الفعل الأول أنَّ إعمال الفعل الثاني دون الأول يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر[٣٢]، ثم ذكر بعد ذلك رأي البصريين في إعمال الثاني معززا إياه كرأي الكوفيين بالنقل والقياس[٣٣]، فمن النقل قوله تعالى: (آتوني أفرغْ عليهِ قطرًا)[٣٤]؛ فالإعمال كان للثاني (أفرغْ)؛ لأنه لو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه[٣٥]، وكقوله تعالى: (فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه)[٣٦]، ولو أعمل الأول لقال: اقرأوه[٣٧]، وذكر فضلا عن ذلك شواهد شعرية[٣٨]، كما اعتمد القياس في إثبات رأي البصريين، وهو أنَّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله نقض للمعنى، واستدل بالجر على الجوار على أثر القرب في العمل[٣٩]؛ ثم فند ما أورده هو من أدلة للكوفيين تراوح بين توجيه للمعنى وهو ما حدث مع بيت امرئ القيس، وبين الحكم بضرورة القافية ومراعاة حركة الروي في الأبيات الأخرى[٤٠]، كما ردَّ ما نسب من قياس إليهم مبينا أنَّ العناية بالمقاربة والجوار أكثر عند العرب من عنايتهم بالابتداء، كما جاز الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ ما بعده يفسِّره[٤١].

وبحث المسألة عند الأنباري وعند النحاة الآخرين يوقفنا على أنَّها ليست تنازعا بالمعنى الذي قد يتبادر إلى ذهن المتلقي بل هو خلاف لا يتعدى الأولى في الإعمال بين الفعل الأول والثاني؛ وكلا الأمرين جائز[٤٢]؛ فسيبويه (ت١٨٠هـ) اختار إعمال الثاني؛ لأنه أولى لقربه[٤٣]، واحتج لذلك بما ساقه بعده النحاة من شواهد مؤكدا أنَّ الفعل الأول مُعمَل في المعنى والثاني مُعمَل في اللفظ والمعنى[٤٤]، وساق بيتا لم يورده الأنباري وهو قول الشاعر:

إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ تُنُخِّلَ، فاستاكت به، عودُ إسحلِ[٤٥]

فالشاعر أعمل الفعل الأول (تنخِّل) في (عود)، ولو أعمل الثاني لقال: فاستاكت بعودِ إسحلِ[٤٦]، ويبدو لي أنَّ عدم إيراد الأنباري الشاهد السابق؛ كان لأنَّ فيه حجة تدعم الرأي الكوفي ولا يستطيع إسقاطها بذريعة القافية وحركة الروي؛ أما الرضي الاستراباذي فقد تناول باب التنازع ذاكرا أنَّ الاستقراء يؤكد أنَّ إعمال الفعل الثاني أكثر في كلام العرب من إعمال الفعل الأول[٤٧]، وقد بحث المسألة بتفصيل لا نجده عند الأنباري؛ فقد أوضح عبر السبر والتقسيم أنَّ الفعلين المتنازعين قد يتفقان في المعمول كأن يطلبان فاعلا أو مفعولا، أو يختلفان فيطلب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا[٤٨]؛ وتبيَّن لي عبر ما أورده الرضي الاستراباذي أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد في المسألة ولاسيما الكسائي والفرَّاء؛ لأنَّ الكسائي رأى في نحو (ضربني وأكرمت زيدا) حذفا للفاعل من الفعل الأول (ضربني) تخلصا من الإضمار قبل الذكر[٤٩]، ومقتضى ذلك أن العامل الثاني سيتسلط على المعمول وهو ما يوافق مقولة البصريين، أمَّا الفرَّاء فقد فصَّل النظر في هذه القضية بحسب ما أورده الاستراباذي وبعض النحاة الآخرين؛ فإن كان الفعلان يطلبان الفاعلية جاز أن يُعمَل العاملان في المعمول فيكون الاسم فاعلا للفعلين[٥٠]، وهذا الأمر استهجنه الرضي الاستراباذي وأخضعه لمقولة منطقية وهي عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد؛ فقال: "اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول"[٥١]، أمَّا إن طلب الفعل الثاني المفعولية مع طلب الفعل الأول الاسم نفسه للفاعلية فيتعين الإتيان بالضمير بعد المتنازع، نحو: ضربني وأكرمت زيدا هو[٥٢]، والإتيان بالضمير

المنفصل بعد الاسم المتنازع عند الفرّاء كان حذرا من القول بحذف الفاعل على رأي الكسائي، والإضمار قبل الذكر على رأي البصريين[٥٣].

ورأيا الكسائي والفرّاء يدلان بوضوح على ابتعاد الفكر النحوي الكوفي عن المؤثرات الفلسفية في جوهره؛ فلم يحفلا بالمقولات المنطقية بل كان مراعاة المعنى همهما الأول؛ ثم أفرد الرضي الاستراباذي بيت امرئ القيس الذي سلف ذكره ببحث مستقل عنوانه صورة ليست من التنازع ورد على استدلال[٥٤]؛ ليناقش على نحو دلالي البيت منطلقا من دلالة (لو) التي افتتح بها البيت فهي تنفي شرطها وجزاءها فإن كانا مثبتين نفتهما، وإن كانا منفيين أثبتتهما؛ لأن نفي النفي إثبات، وبذلك ينتفي صدر البيت لأن سعيه لم يكن لأدنى معيشة، وكذلك عجز البيت ف(كفاني) معطوف عليه (ولم أطلب) والإعمال كان للثاني بحسب توجيه البصريين، وهو ما حاول أن يثبته الرضي وهنا كان سيقع التناقض بين صدر البيت وعجزه فما نفاه بـ(لو) في الصدر أكده بالعجز؛ لأن عدم طلب قليل من المال منفي، أي ثبت أن الطلب لقليل من المال وهذا يناقض ما أثبته في صدر البيت[٥٥]، وأوضح الاستراباذي أنه معناه يكتمل في البيت الذي يليه؛ لأن المطلوب هو المجد المحذوف المدلول عليه في قوله:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثل أمثالي[٥٦]

فيكون المعنى: "لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يعاش به لكنت أكتفي بذلك لأنه قد حصل لي ذلك ولم أكن أطلب المجد"[٥٧]، وهذه المناقشة التي عقدها الرضي كان لترسيخ ما رآه من عمل الفعل الثاني في المعمول، ولكن بناء على الرأي الكوفي لا نحتاج إلى هذا التمَحُل في تأويل دلالته؛ فمعناه بحسب ما يظهر لي أنه لو كان سعيه لأدنى المعيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد، ويأتي البيت الثاني ليوضح أن سعيه إنما هو للمجد.

وأشار الأستاذ المخزومي إلى أنَّ القائلين بالتنازع لا يفرقون بين العاملين المتفقين من جهة الاقتضاء كأن يقتضي كلٌّ منهما فاعلا، والعاملين المختلفين من جهة الاقتضاء كأن يقتضي أحدهما فاعلا والآخر مفعولا[٥٨]، والخلاف بين البصريين والكوفيين وقع فيما اتفق العاملان في جهة الاقتضاء ومنه الآيتان الكريمتان[٥٩]، وقد رجَّح رأي الفرّاء في المسألة ولاسيما في الرفع؛ فالعمل للفعلين معا ولا إضمار في أحدهما، وذكر أنَّ رأي الفرّاء وجيه ومقبول؛ لأنه كما يتعدد الفاعلون في نحو: يُحسِن زيدٌ وعمروٌ ، يتعدد الفعل في نحو: يحسن ويسيء ابناك[٦٠]؛ ولا يوجد في الاعتبارات اللغوية ما يمنع من ذلك، ودعا المخزومي إلى الانطلاق من رأي الفرّاء لإلغاء باب التنازع، لأن هذا الباب بحسب المخزومي مفتعل لا أساس له في الاستعمال ولم يرد في الكلام إلا فيما كان الفعلان متفقين في جهة الاقتضاء[٦١]، أمّا عن الفعلين المختلفين في طلب المعمول، فقال: "لا أعلم لهما مثالا في الكلام، وكل ما جاء منه ففي الشعر وهو محمول على الضرورة أو على التقديم والتأخير وللشعر ضرورات خاصة به"[٦٢]، ورأي الأستاذ المخزومي المُؤسَّس على رأي الفرّاء جدير بالاهتمام في ظل محاولات التيسير والابتعاد عن الإغراق في الأحكام المنطقية.

### ثالثا: عامل النصب في الظرف الواقع خبرا والمفعول معه

ارتأيت البحث في هاتين المسألتين من دون أن أفصل بينهما لاتفاقهما في التوجيه النحوي والعامل فيهما لاسيما عند الكوفيين؛ للموازنة بين ما ذكره الأنباري والرضي من جهة والمحدثون من جهة أخرى؛ ولأن الرأي الكوفي كان أقرب إلى روح اللغة والاستعمال من الافتراضات المنطقية والرؤى البعيدة عن المعنى؛ وقد ذكر الأنباري في مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا نحو: أمامَك زيدٌ، أنَّ الكوفيين قالوا بنصبه على (الخلاف)[٦٣]، واحتجوا لرأيهم بأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو: زيد منطلق، فمنطلق في المعنى هو زيد، أمّا في حال الإخبار بالظرف عن الاسم فإن الظرف ليس هو المبتدأ في المعنى؛ فأمامك ليس زيدا في المعنى، ولما كان مخالفا له نصب على الخلاف[٦٤]؛ ثم ساق الأنباري رأي البصريين القائل بأنَّ الظرف منصوب بعامل مقدر؛ لأن الظرف زمانيا كان أو مكانيا يتضمن معنى (في)

و(في) حرف جر وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت لتربط الاسماء بالأفعال، والتقدير في قولك: زيد أمامك، زيد استقر في أمامك[٦٥]، "ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقرَّ مقدَّر مع الظرف كما هو مقدَّر مع الحرف"[٦٦]، ورد التوجيه الكوفي بأنَّ المخالفة لو كانت سببا للنصب للزم نصب المبتدأ بالعامل نفسه فكما خالف الظرف المبتدأ فنصب خالف المبتدأ الظرف، ولمَّا لم يجز ذلك كان دليلا على فساد رأيهم بحسب رأي الأنباري[٦٧].

وذكر الرضي الاستراباذي هذه المسألة وساق رأي الكوفيين بأن الظرف منصوب على الخلاف وتنبَّه إلى أن العامل كان معنويا عندهم وهو المخالفة[٦٨]، أما البصريون فقد رأوا أن الظرف متعلق بمحذوف؛ لأن مخالفة الشيء لا توجب نصبه[٦٩]، واختلف البصريون بين من يقول أن العامل المحذوف فعل ومن يقول أنَّه اسم مشتق[٧٠]؛ ويبدو لي أنَّ الرأي الكوفي أقرب لروح اللغة من الرأي البصري؛ لأنَّ مما قرره النحاة وذُكِر سابقا في البحث أن عدم التقدير أولى من التقدير[٧١]، والبصريون قدَّروا عاملا محذوفا في الخبر بخلاف الكوفيين الذين لمحوا المخالفة في جوهر الخبر عن المبتدأ واعتمدوا أساسا في تعليل نصبه، وألحظ في هذا السياق أنَّ ابن السراج (ت٣١٦هـ) – وهو من أعمدة البصريين- تنبَّه إلى أنَّ المحذوف هو (المعنى)؛ فقال: "والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت زيد مستقر خلفَكَ"[٧٢]، وهذا المعنى لا يظهر لدلالة الظرف عليه والاستغناء عنه[٧٣]، وكأنَّ ابن السراج قد مازج بين الرأيين فهو لم يغادر القول المشهور عند البصريين بالعامل المحذوف لكنَّه في الوقت ذاته يؤكد أنَّه (معنى) وهو يقرب من القول الكوفي بأنَّ العامل معنوي، وعبر ما رآه الكوفيون من عوامل نجد أنَّهم قاربوا ما نستطيع أن نعبر عنه بـ(الذوق اللغوي) في تعليل الظواهر النحوية؛ ففي الوقت الذي لا نجد أثرا للعامل المعنوي عند البصريين ومن تبعهم من النحاة المتأخرين إلا في موضعين، هما: عامل الرفع في المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع[٧٤]، كان للعامل المعنوي حضور بارز في موضوعات متعددة، منها[٧٥]: الإسناد، والفاعلية، والمفعولية، والتجرد عن النواصب والجوازم، وأهم تلك العوامل المعنوية بحسب المخزومي هو (الخلاف)[٧٦]؛ لأنه مصطلح كوفي نجد له ما يقرب منه عند الخليل وسيبويه؛ إذ علل الخليل نصب المستثنى بما يشبه كلام الكوفيين في النصب على الخلاف؛ فقال: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره"[٧٧]، وما ذكره سيبويه من بعض أبواب النصب؛ فقال: "هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، وذلك قولك: هو عربيٌ محضا"[٧٨]، فلمح الخليل وسيبويه والكوفيون العامل في هذه الأسماء انطلاقا من علاقتها بما قبلها من الأسماء؛ فنصبت لأنها تخالف ما سبقها في جوهره، ويبدو لي أن مقولة النصب على الخلاف تصلح أن تكون دليلا على ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أن الفتحة ليست علامة إعراب كالرفع بالضمة الذي ارتبط بالفاعلية والإسناد، والجر بالكسرة علامة الإضافة[٧٩]؛ لأنَّ الفتحة التي التصقت بالنصب فكان العرب يهربون إليها بوصفها أخف الحركات عندما لا يجدون ما يلزمهم لغويا باستعمال الضمة أو الكسرة[٨٠]، فنستطيع ترسيخ مقولة أن الخلاف كان عاملا في اختيار النصب ليس لكون الظرف متعلقا بمحذوف بل لأنه مخالف لما قبله وجنحت العرب إلى النصب لإدراكها الفرق بينهما؛ وهنا يظهر لنا أنَّ الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة كان في تعليل ظاهرة ما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر بسبب آية قرآنية أو حديث شريف أو غيرهما.

أنتقل إلى المسألة الأخرى التي كان العامل المعنوي فيها سببا لترجيح مقولة الكوفيين على البصريين في الفهم السليم للنصوص وما تعتريها من ظواهر؛ وهي مسألة نصب المفعول معه فقد رأى الكوفيون أنَّه منصوب على الخلاف، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ[٨١]، واحتج الكوفيون لرأيهم بحسب الأنباري بأنَّه لا يحسن تكرير الفعل في الجملة السابقة، كما في: جاء زيد وعمروٌ؛ لأنَّ الثاني خالف الأول، والاستواء للماء وليس للخشبة لأنها لم تكن معوَّجة فاستوت[٨٢]، كما أنَّ الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه النصب لأنه لازم[٨٣]، وردَّ الأنباري كعادته على رأي الكوفيين بالقياس على العطف بـ(لكن)، و(لا) التي تخالف بين المعنيين[٨٤]، فكما أنَّ (لكن) في نحو: ما قام زيدٌ لكن

عمروٌ، عطفت الثاني على الأول ولم يكن منصوبا ما بعدها على الخلاف، وكذلك (لا) في نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ، فما بعدها معطوف ولم ينصب على الخلاف على الرغم من مخالفته الأول؛ فاستدل بذلك الأنباري وغيره على أن الخلاف لا يوجب النصب[٨٥]؛ وما أورده الأنباري من رد على الكوفيين يستحق التوقف والمساءلة: لأنَّه قاس العطف بواو المعية على العطف بـ(لا) و(لكن) وهذا خطأ واضح: فالعطف إشراك في المعنى واللفظ أو في اللفظ فقط بحسب النحويين[٨٦]، وفي كلا الحالين لا تدخل واو المعية في هذا الباب؛ فلا معنى الفعل أو الحدث في الجملة ينطبق على ما بعدها وما قبلها، ولا إعراب ما بعدها يتطابق مع ما قبلها؛ والقياس هنا مع الفارق، وأرى فضلا عما سبق أن القول بمخالفة ما بعد(لكن) و(لا) لما قبلهما مع عدم وجود نصوص وشواهد تؤكد حكم النصب لما بعدهما لا يصح أن يكون ذريعة لإبطال الرأي الكوفي بالنصب على الخلاف بعد (واو) المعية؛ لسببين الأول توفر السماع المؤيد لنصب الاسم بعد الواو بخلاف (لكن) و(لا) وهذا الأمر يؤكد التمايز بين هاتين الأداتين من جهة وواو المعية من جهة أخرى، والآخر أن دلالة كل من (لكن) و(لا) في الجملة أستطيع أن أعبر عنها بالمزدوجة؛ لأن (لكن) تثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها[٨٧]، و(لا) دلاليا في العطف على الضد من (لكن)؛ لأنها بحسب ما أورد النحويون تقع بعد الإيجاب وتنفي عما بعدها ما ثبت لما قبلها[٨٨]، أما ما بعد واو المعية فلا علاقة له بالحدث المذكور في الجملة أي لا يصح إسناد الفعل إليه؛ فـ(لكن) و(لا) يشتركان في نقطة مركزية هي إثبات الحدث أو الفعل في الجملة أو النص لأحد طرفيها ونفيه عن الآخر، فضلا عن أن ما بعدهما معطوف على ما قبلهما إعرابيا وكلا الأمرين لا نجدهما في واو المعية، ومن هنا أرى أن ما ذكره الأنباري فيه تضليل وإيهام للقارئ؛ وأعود إلى بيان الرأي البصري في المسألة إذ رأى البصريون أنَّ الاسم منصوب بالفعل، والفعل وإن كان لازما إلا أنَّه تعدى بواسطة الواو كما يتعدى أحيانا بالهمزة والتضعيف وحروف الجر، والواو هنا أخلصت للجمع بعد أن كان معناها العطف والجمع[٨٩].

وقد بحث الرضي هذه المسألة وكان أكثر ميلا لبسط الآراء ومناقشتها من غير تعصب على النحو الذي وجدناه عند الأنباري، وذكر أنَّ العامل عند جمهور النحاة في الاسم هو الفعل أو معناه بتوسط (الواو) التي بمعنى (مع)[٩٠]، وقال أن الكوفيين رأوه منصوبا على الخلاف فكان العامل معنويا كما في الظرف الواقع خبرا[٩١]، والملاحظ أنَّ الرضي لم يعلِّق على رأي الكوفيين سوى بقوله: "الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي"[٩٢]، فلم يستطع الرضي مغادرة المقولات المنطقية وإخضاع النحو للعامل الفلسفي على الرغم من عدم تعصبه لمذهب ما، وأعود إلى ما أورده الأنباري لمناقشته في رده على الكوفيين، فقضية النصب بالفعل المذكور لم تكن محل اتفاق حتى بين الجمهور الذي يمثل الفكر البصري في النحو؛ لأن الأخفش (ت٢١٥هـ) وجمع من الكوفيين رأوا أن الاسم منصوب كانتصاب الظرف؛ لأنَّه ناب عن (مع)[٩٣]، ورأى الزجاج (ت٣١٦هـ) أن الاسم منصوب بفعل مضمر بعد الواو[٩٤]، ورأى الجرجاني (ت٤٧١هـ) أنَّ الناصب له هي الواو[٩٥]، ويبدو لي أن هذه الآراء وإن جوبهت بالرد والرفض من قبل البصريين وجمهورهم، إلا أنها تدل على إدراك أصحابها أن تعليل نصب الاسم بالفعل المذكور لا يستقيم وما يحمله الفعل مع الاسم الثاني من دلالة معجمية، ويبدو لي أن رأي الأخفش كان أقرب من غيره من البصريين إلى القول بالعامل المعنوي؛ ويبدو أنَّه انطلق من دلالة الواو على المعية ومادامت (مع) منصوبة على الظرفية وهي محذوفة فاستعير النصب للاسم الواقع بعدها، كما أن (غير) في الاستثناء تعرب إعراب المستثنى[٩٦]، والرأيان الآخران انطلقا من التوجه البصري نفسه مع محاولة للهروب من القول بالنصب بالفعل المذكور؛ لأنهما حكَّما مثلما حكَّم البصريون الآخرون ما يعرف بالعامل اللفظي؛ وتمَّ إهمال قصد المتكلم ومعنى الفعل؛ ولم يوضح الأنباري وغيره ممن تبنى رأي الجمهور دلالة الفعل فهل صار متعديا بالواو؟، وهذا التساؤل أسوقه لأنهم قاسوا النصب بالفعل مع الواو على التضعيف أو التعدية بالهمزة؛ ورأى الأستاذ المخزومي أنَّ النصب على (الخلاف) يمكن التوسع فيه؛ ليشمل أبوابا أخرى في النحو، ومنها الاستثناء، وخبر ليس، وخبر ما الحجازية، وغيرها[٩٧]؛ إذ من الأجدى البحث في دلالة الكلمات في النص أو الجملة، وأثر سياقات

الكلام، وقصدية المتكلم لبيان أثر ذلك في الظواهر النحوية والحركات الخاصة بالكلمات، بل أشار بعض علمائنا إلى أنَّ العمل إنما هو للمتكلم في اختيار الحركة الإعرابية، فابن جني (ت٣٩٢هـ) طرح ما استطيع أن أعبر عنه بالثورة في الفكر النحوي؛ إذ نبَّه صراحة إلى أنَّ العامل هو المتكلم نفسه وكأنه يشير بذلك إلى مفهوم القصدية من دون أن يسميه، فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[٩٨]؛ والتفريق بين اللفظي والمعنوي إنما يعود للمتكلم، قال ابن جني: "وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[٩٩]، والمتكلم بناء على ذلك هو من يضمِّن اللفظ المعنى الذي يريده ويضم اللفظ إلى الآخر فتنتج العوامل، على أن ذلك لا يعني الفوضى وعدم مراعاة رتبة الكلمات عبر إعرابها بل مراعاة ما ورد عن العرب والقياس عليها[١٠٠]، ولو كتب لمحاولة ابن جني النجاح، ولو حاول هو قبل غيره أن يرسِّخها في مصنفاته لكنا الآن أمام منحى آخر في الدرس النحوي وابتعدنا وإن على نحو ليس بالكبير عن مقولة العامل اللفظي وما توهمه لدى المتلقي من أن الكلمات تعمل في بعضها البعض بمعزل عن سياق الموقف الكلامي وشخصية المتكلم وما يريد إبلاغه للمتلقي عبر النص.

### رابعا: (سوى) بين الاسمية والظرفية

وهذه المسألة من المسائل التي كان للأدلة والافتراضات العقلية والمنطقية أثر في الخلاف فيها بين الفريقين، فـ(سوى) وقع الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين؛ إذ رأى البصريون أنها ظرف ولا تغادر ظرفيتها[١٠١]، وذهب الكوفيون إلى أنَّها تكون اسما وظرفا[١٠٢]، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها في شواهد متعددة؛ فهو مسند بالنقل، ومنه قول الشاعر:

تجانفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي  وما قصدت من أهلها لسوائكا[١٠٣]

وقول الشاعر:

وكل من ظن أنَّ الموت مخطئه  معلَّل بسواء الحق مكذوبُ[١٠٤]

وروي عن بعض العرب قوله: أتاني سواؤك، بالرفع[١٠٥]، وردَّ الأنباري كعادته على الكوفيين رأيهم بأنَّه للضرورة الشعرية، وما روي عن العرب فهو شاذ غريب[١٠٦]، أي أن ما لا ينسجم مع ما يقرره البصريون يكفي لإبطاله القول بأنه من ضرورة الشعر أو أنه شاذ غريب!.

أمَّا الرضي الاستراباذي فقد أفرد لها بابا تبعا لابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) حاول أن يقدم فيه رأيه في (سوى) عبر تتبع يقرب من المنهج التاريخي في دراسة اللغة[١٠٧]؛ فقد سوَّغ نصبها؛ لأنها في الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكانا) في قوله تعالى: (مكانًا سُوًى)[١٠٨]، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان عندما قام مقامه في إفادة معنى البدل، نحو: أنت لي مكان عمروٍ، أي بدله لأن البدل سدَّ مسد المبدل منه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، لأن القول: جاءني القوم بدل زيدٍ يعني أنَّ زيدا لم يأتِ، فُجرِّد عن معنى البدلية لمعنى الاستثناء[١٠٩]، أي أنَّ "سوى في الأصل مكان مستوٍ ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء"[١١٠]. وساق بعد ذلك رأي الكوفيين بخروجها عن الظرفية وتصرفها، وقال إن البصريين رأوا ذلك شاذا لا يكون إلا في الضرورة الشعرية[١١١].

وبعد بيان رأي الرضي الاستراباذي في المسألة لابد من الإشارة إلى رأي أستاذنا الدكتور صاحب أبو جناح فيها؛ لأهميته فقد عبر عنها بأنها في ظنه أوضح ما تجلى فيه اللبس بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب عند النحاة تبعا

لسيبويه[١١٢]، ويبدو أن مصدر الخلط بين دلالتها وإعرابها كان بسبب ما أورده سيبويه؛ إذ ذكر: "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل أنَّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أنَّ في سواك معنى الاستثناء"[١١٣]، وقال أيضا في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: "ومن ذلك أيضا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءكَ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلكَ، ولا يكون اسما إلا في الشعر"[١١٤]؛ فهو يراها ظرفا بما اعتقده فيها من دلالة، ويرتب على ذلك حكمها الإعرابي، ورسَّخ هذا المفهوم في أذهان البصريين المبرد (ت٢٨٥هـ)، فقال "ومما يكون إلا ظرفا، ويقبح أن يكون اسما (سوى)، و(سواء) ممدودة، وذلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد - فمعناه: عندي رجل مكانَ زيد، أي يسد مسده"[١١٥]، فهذا النص دلَّ بما لا يقبل الشك علىَ الخلط الذي وقع فيه النحاة وهم يتأولون دلالتها على المكان ثم يؤسِّسون حكمها الإعرابي بالنصب على الظرفية، إلا أن ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) خالف سيبويه وجمهور البصريين ورأى اسميتها وتسلط العوامل عليها رفعا ونصبا وجرا في النثر والنظم[١١٦]، وساق لذلك شواهد متعددة من أهمها أحاديث شريفة للدلالة على مجيئها في النثر معمولة فضلا عن الشعر[١١٧]، وأشار إلى أنه يقول بانتفاء ظرفيتها استنادا إلى ما ذكره سيبويه من أن معناها معنى غير؛ فقال: "قد صرح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير؛ فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا"[١١٨]، وابن مالك في ما أورده يشير إلى ما قاله سيبويه من أنَّ سوى بمعنى غير[١١٩]، وجدير بالذكر أن ما ذكره سيبويه كان ضمن باب ما يحتمل الشعر.

وقد علَّق أستاذنا الدكتور أبو جناح على ما قيل عن خروجها عن الظرفية إلى الإسمية للضرورة الشعرية، بقوله: "لا أدري كيف يغير الشعر طبيعة الكلمة ودلالتها؛ فالضرورة الشعرية كما هو معلوم تغير البناء اللفظي للكلمة فتضطر الشاعر إلى تعديل في اللفظ أو إلى تقديم أو تأخير في موقعه، أما الدلالة فلا شأن للشاعر بتغييرها"[١٢٠]، كما علَّق على ما قدَّمه الرضي من رؤية تاريخية عن (سوى)؛ فقد نبَّه إلى أنَّ الذي يضعف ذلك هو افتراض ولادة واستخدام هذه اللفظة في القرآن الكريم وأنها لم تكن قائمة في العربية قبله[١٢١]، وهو "فرض وهمي تنقضه حقيقة أن بعض شواهد الاستخدام الشعري فيها شواهد جاهلية فضلا عن أن لفظة (سوى) القرآنية فسرت بمعنى التوسط بين المكانين وليس بمعنى الاستواء"[١٢٢]، أي أن ما ذكره الرضي يعوزه إثبات أسبقية الاستعمال القرآني لهذه اللفظة وهذا الأمر لم يحدث، بل أن كثيرا من الألفاظ القرآنية فسِّرت أو ثبت استعمالها عند العرب بورودها في أشعار الجاهليين ولا يسع المقام لاستقصاء ذلك.

**الخاتمة:**

وفي ختام البحث لابد من أن أشير إلى النتائج التي توصلت إليها، وهي:

- نشأة الخلاف النحوي كانت بعد عصر الطبقة النحوية الأولى؛ فبعد أن بدأت تستقر مباحث النحو تنبَّه العلماء إلى الخلاف اللهجي بين القبائل فكانت أولى محاولات تفسير وتأويل تلك الظواهر، ليتطور الخلاف ويصل إلى تعليل كثير من الظواهر النحوية حتى المتفق على حركاتها أو إعرابها فوقع الخلاف بينهم في تعليل وجود هذه الحركة أو تلك وهذا الحرف أو ذاك.
- المسائل التي اتخذتها ميدانا للدراسة أوضحت على نحو جلي منهج الأنباري بالدرجة الأولى مقارنة بمحقق نحوي آخر هو الرضي الاستراباذي عبر الاستشهاد والتعليل والرد.
- على الرغم من انتماء العالمين إلى المدرسة البصرية ودفاعهما في جل المسائل عما رآه البصريون إلا أنَّ الأنباري تعصَّب على نحو غريب للآراء البصرية موظِّفا المقولات المنطقية حتى ما لا ينسجم منها مع روح اللغة ومفتِّدا

آراء الكوفيين لمجرد أنها تخالف ما يقرره من أصول، أما الاستراباذي فكان أكثر انفتاحا وميلا لقبول الآراء المختلفة ومناقشتها وعرضها للمتلقي وأحيانا مع ذكر شواهد لم ترد عند الأنباري.

- من المسائل الخلافية ناصب الاسم المشغول عنه بالضمير، ونسب الأنباري إلى الكوفيين القول بنصب الاسم المتقدم على البدلية من الضمير، وهو ادعاء لا حقيقة له عند التثبت من النحاة الآخرين ولاسيما الرضي الاستراباذي، ولا يعدو الأمر أن يكون افتراضا أو رأيا مغمورا لعالم ما وليس رأيا لمذهب في النحو بحجم المذهب الكوفي، ورد على هذه الفرضية الرضي بما يخالف مقولة الإعراب على البدلية في بعض الحالات.
- في سياق ما أوهم الأنباري الباحثين فيه القول إن الاسم المنصوب المشغول بدل من الضمير، لأنَّ القضية على النقيض من ذلك لو صحت مقولة البدلية فالضمير يكون بدلا من الاسم المتقدم المنصوب على الرغم من أن الكسائي لم يقل بذلك ولا الفراء.
- باب التنازع كان من أهم مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في أي الفعلين أولى في الإعمال، الأول أو الثاني؟، فنسب الأنباري القول إلى الكوفيين في إعمال الثاني بخلاف البصريين، وهو أمر تعوزه الدقة للأسف؛ لأن الكسائي وهو شيخ الكوفيين رأى حذف المعمول من الأول وهذا يعني تسلط العامل الثاني على المعمول وهو ما يتوافق مع الرأي البصري.
- الفراء فصَّل القول في باب التنازع بحسب ما أثبته الرضي الاستراباذي؛ فقد رأى أن العاملين إذا اتفقا في اقتضاء المعمول تسلَّطا عليه، أما إذا اختلفا كان للأول أو يؤتي بالمضمر بعد المعمول حذرا من القول بالإضمار أو الحذف.
- بيت لامرئ القيس شغل النحاة وكان من شواهد إعمال الثاني في باب التنازع نجد الرضي الاستراباذي يعقد مبحثا خاصة لتحليله ويبالغ نوعا ما في تأويل البيت بما يخدم مقولة إعمال الثاني أو للهرب من مقولة إعمال الفعل الأول، والبيت واضح في دلالته على المراد لو تخلصنا من التأويلات المنطقية البعيدة عن روح اللغة وما يريده المتكلم؛ فأحيانا دلالة النص واضحة لو ابتعدنا عما نفترضه، والصواب والصحيح هو أن نخضع للنص مادام واضح الدلالة لا أن نخضعه لتأويلاتنا.
- رأى الأستاذ المخزومي أن ما ذهب إليه الفراء يجدر الأخذ به عند اتفاق العاملين في اقتضاء المعمول في حالة الرفع، وطرح رؤيته ليشتمل على النصب كما في الآيتين محل الشاهد، ابتعادا عن الافتراضات البعيدة عن منهج التيسير في الفكر النحوي، ولأن ما ورد في النثر كان مما يتفق فيه العاملان في اقتضاء المعمول وما اختلف فيه فهو من النظم الذي له لغته الخاصة به ولاسيما مراعاة الوزن والقافية.
- يكون أحيانا الخبر ظرفا وهنا اختلف النحاة في تعليل نصبه، إذ قدَّر البصريون كعادتهم عاملا عندما يرد ما يخالف الشائع والمشهور في الاستعمال ثم اختلفوا بين من يفترضه مشتقا وبين من يراه فعلا، أما الكوفيون فقد لمحوا التمايز بين المسند إليه أو المبتدأ، والمسند أو الخبر عندما يكون ظرفا فطرحوا مقولة النصب على الخلاف؛ لتنبه العرب إلى الخلاف الجوهري بينهما، واعتراضات الأنباري عليهم بعيدة عن الطرح الموضوعي في الدرس اللغوي.
- نصب المفعول معه على الخلاف جدير باهتمام الباحثين لا أن يتم الاعتراض عليه من قبل الأنباري وتفنيده بأقيسة منطقية وافتراضات لم تلحظ الفرق الدلالي بين الأدوات، ومن ذلك رده على الكوفيين بالعطف بـ(لكن) و(لا) فما بعدهما معطوف ولم ينصب على الرغم من مخالفته ما قبله فرد بذلك الأنباري على الكوفيين.

- غفل الأنباري عن أنَّ هناك فرقا جوهريا بين هذه الأدوات وواو المعية فهي ليست عاطفة كهذه الأدوات؛ لأنهما يشتركان في إثبات الحدث لأحد طرفي الجملة التي ترد فيها إحدى هاتين الأداتين ونفيه عن الآخر بخلاف واو المعية التي لا تعطف ولا تنفي عن أحد الطرفين ما ورد من حدث في الجملة فغاية ما تؤديه هو الإخبار بمعنى مع عما بعدها.
- عدم اتفاق أعلام من النحاة مع مقولة البصريين في النصب بالفعل المذكور يضعفها، فذهب الأخفش إلى ما يقارب الرأي الكوفي فقال بانتصابه كما ينتصب الظرف؛ لأنه بمعنى (مع) أي أنه حكَّم المعنى فضلا عن أن الكوفيين قالوا بنصب الظرف على الخلاف وهنا توافق بوجه ما مع مقولتهم عبر تشبيه نصب المفعول معه بنصب الظرف؛ وهذا الأمر دفع الأستاذ المخزومي إلى أن يدعو إلى النظر بعين الاهتمام إلى مقولة النصب على الخلاف لتشمل أبوابا أخرى في النحو بدلا من إشغال الباحثين بما فيها من تفصيلات وآراء تشتت المتلقي والدارس.
- ما يعزز الرؤية إلى مقولة النصب على الخلاف والابتعاد عما يعرف بالعوامل اللفظية ما أشار إليه بعض كبار النحاة ولاسيما ابن جني من أن العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه عبر إدراكه المعنى فتكون اختياراته تبعا لما يدركه العربي من دلالة لا ما يفترضه النحاة.
- من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين إعراب (سوى) التي تجلى فيها الاضطراب في تأويل المعنى وتقدير الإعراب، فسوى افترض البصريون ظرفيتها بناء على ما أورده سيبويه وبالتالي نصبها وتأوَّلوا وفي مقدمتهم الأنباري ما خالف مقولتهم من شواهد بالضرورة الشعرية، أما الكوفيون فدافعوا عن اسميتها وساقوا لذلك شواهد شعرية ونثرية بل أن ابن مالك استشهد على اسميتها بأحاديث نبوية شريفة فضلا عن الشعرية والنثرية؛ فهي اسم بمعنى غير.
- قدَّم الرضي الاستراباذي رؤية في (سوى) بدأت من الظرفية عبر الاستعمال القرآني لتنتهي بالاستثناء، وردَّ عليه الأستاذ أبو جناح بأنه ناقض حقيقة الاستعمال الجاهلي لكثير من الألفاظ القرآنية، ولم يقدم الرضي دليلا على أسبقية الاستعمال القرآني لهذه اللفظة، كما تساءل أستاذنا أبو جناح عن صحة مقولة الضرورة الشعرية التي ساقها البصريون في تفسير خروج (سوى) عن الظرفية، فالضرورة تكمن في علامة إعرابية أو صيغة صرفية ما تتناسب والوزن والقافية، أما الدلالة فلا علاقة لها بالضرورة وفي هذا رد على الرأي البصري ولاسيما رأي الأنباري في خروج (سوى) الظرفية؛ لأنها أصلا ليست ظرفا، وكونها مقصورة ربما كان سببا في الاضطراب في إعرابها.

## الهوامش والإحالات:

[1] لسان العرب (خلف): ٣/ ٩٧١.

[2] التعريفات: ١٠٥.

[3] طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

[4] ينظر في ذلك: مدرسة الكوفة : ٣٦٤.

[5] ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٣٣٣.

[6] ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ٢١٦، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: ٢٦.

[7] الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٦١.

[8] المصدر نفسه: ٦٩.

[9] المصدر نفسه: ٧٣.

[10] ينظر: مدرسة الكوفة: ٦٥- ٦٦.

[11] ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٥٨ – ١٥٩، والمقرّب: ٩٤.

[12] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٨٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٤١ – ٤٤٢.

[13] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٨٥/١.

[14] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[15] ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢/ ١٣٦- ١٤١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٦٠/٢-١٦، والبهجة المرضية على ألفية ابن مالك: ١٧٢/١.

[16] ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢/ ١٤١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٧١.

[17] ينظر في ذلك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٧١.

[18] ينظر في ذلك: المقرّب: ٩٥، والبهجة المرضية على ألفية ابن مالك: ١٧٧/١.

[19] ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١١٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٤٢/١.

[20] شرح التصريح على التوضيح: ٤٤٢/١.

[21] ينظر في ذلك: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣٨.

[22] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[23] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[24] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[25] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٨٥/١ .

[26] شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣٨.

[27] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[28] البهجة المرضية على ألفية ابن مالك: ١/ ١٨٩.

[29] ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٧، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٨٣.

[30] المقتضب: ٤/ ٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٨٦.

[31] الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٨.

[32] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[33] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[34] الكهف: ٩٦.

[35] ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٨.

[36] الحاقة: ١٩.

(٣٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٨٩.
(٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٨٩- ٩٠ – ٩١.
(٣٩) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ١/ ٩٢.
(٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٩٣.
(٤١) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٤٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٩.
(٤٣) ينظر الكتاب: ١/ ٣٧.
(٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٠.
(٤٥) المصدر نفسه: الصفحة نفسها، وشرح المفصل: ١/٧٩.
(٤٦) ينظر: شرح المفصل: ١/٧٩.
(٤٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٥.
(٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٠٤.
(٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠٥، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١٣٣.
(٥٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦، وشرح المفصل:١/ ٧٧.
(٥١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦.
(٥٢) ينظر: شرح التسهيل : ٢/ ١٧٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦.
(٥٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦.
(٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١١.
(٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٢- ٢١٣.
(٥٦) المصدر نفسه: ١/ ٢١٣.
(٥٧) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٥٨) ينظر: قضايا نحوية: ١٧٠.
(٥٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٧١.
(٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣.
(٦١) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢.
(٦٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٦٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٣.
(٦٤) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٦٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٦٦) المصدر نفسه : الصفحة نفسها
(٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٤.
(٦٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٣.
(٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٤٤.
(٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٤٥.
(٧١) ينظر في ذلك: المقرّب: ٩٥، والبهجة المرضية على ألفية ابن مالك: ١/١٧٧.
(٧٢) الأصول في النحو: ١/ ٦٣.
(٧٣) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٧٤) ينظر: شرح المقدمة المُحسِبَة: ٣٤٤- ٣٤٥.
(٧٥) ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٩٢- ٢٩٣.
(٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣.

(٧٧) الكتاب: ١/ ٣٦٩.
(٧٨) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٥ .
(٧٩) ينظر في ذلك: إحياء النحو: ٤٢.
(٨٠) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ٥٥- ٥٦.
(٨١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٥، وهمع الهوامع: ٢٣٧/٣.
(٨٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٥.
(٨٣) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٦.
(٨٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٣٩.
(٨٦) ينظر: شرح المقدمة المُحسِبَة: ٤٢٩، وشرح التصريح : ٢/ ١٥٣- ١٥٤.
(٨٧) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٩٠.
(٨٨) ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٣٦.
(٨٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٥.
(٩٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٧.
(٩١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥١٨.
(٩٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٩٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٠/١، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٣.
(94) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٠/١، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩.
(٩٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٠، وشرح التصريح: ١/ ٥٣١.
(٩٦) ينظر في ذلك: اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٢٨٠.
(٩٧) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٨.
(٩٨) الخصائص: ١/ ١٠٩ – ١١٠.
(٩٩) المصدر نفسه: ١/ ١١٠.
(١٠٠) ينظر في ذلك: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٧.
(١٠١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٥٢.
(١٠٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(١٠٣) الكتاب: ١/ ١٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢.
(١٠٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٣.
(١٠٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(١٠٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥.
(١٠٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣١.
(١٠٨) طه : ٥٨.
(١٠٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣٢.
(١١٠) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(١١١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٣٢ – ١٣٣.
(١١٢) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي: ٨٧.
(١١٣) الكتاب: ١/ ٣٧٧.
(١١٤) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٢.
(١١٥) المقتضب: ٤/ ٣٤٩.
(١١٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣١٤.

(١١٧) ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ٢/ ٣١٤- ٣١٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦- ٢٢٧- ٢٢٨- ٢٢٩ .

(١١٨) شرح التسهيل: ٢/ ٣١٦.

(١١٩) ينظر في ذلك : الكتاب: ١/ ١٣

(١٢٠) دراسات في نظرية النحو العربي: ٩٠.

(١٢١) ينظر: المصدر نفسه: ٩١.

(١٢٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

## المصادر والمراجع:


١- القرآن الكريم.

٢- إحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة، ٢٠١٤م.

٣- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل، ابن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ت.

٦- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تعليق مصطفى الحسيني، ط١٤، مطبعة إسماعيليان، قم- إيران، ١٤٢٥هـ.

٧- التَّعريفات: أبو الحسن علي بن محمد الشَّريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٩- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

١٠- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف: د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.

١١- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب ابو جناح، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٢- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١٣- شرح التَّسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة- مصر،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٤- شرح التَّصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٥- شرح الرَّضي على الكافية: محمد بن الحسن الرَّضي الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصَّادق للطباعة والنشر، طهران،١٤٢٦هـ .

١٦- شرح المفصَّل: موفق الدين بن يعيش(ت٦٤٦هـ)،عالم الكتب، بيروت، د.ت.

١٧- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د.ت.

١٨- طبقات النحويين واللغويين: ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

١٩- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د. خليل أحمد عمايرة، سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر- ٥ - ، إربد، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٢٠- قضايا نحوية: د.مهدي المخزومي، ط١، المجمع الثقافي، ابو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
٢١- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه(ت١٨٠هـ)، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر،١٣١٦هـ.
٢٢- اللباب في علل البناء والإعراب: ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكرالمعاصر- بيروت، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٢٣- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ت.
٢٤- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: د. فتحي بيومي حمودة، طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف، القاهرة، د.ت.
٢٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د.مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٧- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
٢٨- المقرَّب: علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
٢٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ابو حيان النحوي الأندلسي(ت٦٥٤هـ)، تحقيق سيدني جلازر ، تصوير دار أضواء السلف عن ط١ في الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، ١٩٤٧م.
٣٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.